عاشور: تصريح العقيل يتناقض مع بيانات الحكومة السابقة

لفت النائب صالح عاشور الى ان اخطر ما في تصريح وزيرة المالية هو تحميل المواطن البسيط تداعيات السياسات الحكومية الخاطئة

وأضاف عاشور في تصريحه الصحفي من المركز الاعلامي لمجلس الامة مساء امس ان الوزيرة العقيل تقول ان 71 في المئة من الميزانية تذهب للباب الاول الذي يشمل تسعة بنود مختلفة احدها فقط لرواتب موظفي الدولة وليس كله للرواتب كما تدعي الوزيرة

وقال عاشور ما ذكرته الوزيرة يتناقض مع بيانات الحكومة الرسمية السابقة ومنها ان كلفة الرواتب الفعلية في السنة الماضية 5.5 مليار دينار وهذا يمثل 25 في المئة فقط من الميزانية وليس 71 في المئة

وقال عاشور: طبقا للقانون 49 لسنة 1982 فإنه يلزم بإعادة النظر بمرتبات الموظفين والمعاشات التقاعدية كل سنتين لكن الحكومة لم تطبقه

وأكد عاشور على ان بدل الايجار يستحوذ على 10 في المئة من الدعومات مع ان الاصل توزيع الاراضي والمساكن...خصوصا ان الجهات الحكومية المختصة حررت نحو 436 كيلو متر مربع من الاراضي يمكن أن توفر عشرات الآلاف من الوحدات السكنية

رسالتان و 8 شكاوى على جدول أعمال جلسة اليوم

جلسة ارشيفية

أدرج على جدول أعمال جلسة اليوم رسالتان واردتان، و 8 شكاوى جاءت على النحو التالي:

أولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة

–1 رسالة من عضو مجلس الأمة أحمد نبيل الفضل يطلب فيها إحالة جميع الاقتراحات بقوانين وبرغبة ذات الصلة بالمواضيع المذكورة بنص الرسالة إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال، على أن تنجز اللجنة تقاريرها بشأنها خلال شهر، وفيما يلي نص الرسالة:

بعد الاستماع لعدد من شكاوى الإخوة المزارعين الكويتيين عن تجاوزات في مزادات شبرة الخضار، والشكاوى المتكررة من الإخوة المواطنين بشأن ارتفاع أسعار بيعها في الجمعيات التعاونية والأسواق، تبين لنا من خلال المتابعة والدراسة أن الخضراوات تباع بأقل الأسعار في المزاد من دون أن يستفيد منها المزارع الكويتي، وتباع في الجمعيات بأسعار مرتفعة تضر بالمستهلك الكويتي.

لذا أرجو منكم عرض رسالتي في بند الرسائل الواردة بإحالة جميع الاقتراحات بقوانين والاقتراحات برغبة ذات الصلة إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال لدراستها والبت بها، على أن تنجز تقريرها بشأن هذا الموضوع خلال شهر من تاريخه.

–2 رسالة بتقرير من الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 29 اكتوبر 2019 حتى 31 ديسمبر 20189، عملا بالفقرة الأخيرة من المادة (46) من اللائحة الداخلية بمجلس الأمة.

وكشفت التقارير التي أعدتها الأمانة العامة للجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة عن أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة عن عقد 58 اجتماعاً منها 45 اجتماعا للجان الدائمة وعددها 11 لجنة و13 اجتماع للجنة المؤقتة وعددها 12 لجنة.

ثانياً: كشف العرائض والشكاوى

–1 شكوى رقم (554) ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على مواطن نزيل في السجن المركزي جراء امتناعهم عن توفير العلاج اللازم له.

–2 شكوى رقم (555) ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء رفض الوزارة إعادة صرف المساعدة الاجتماعية له.

–3 شكوى رقم (556) ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء امتناع المؤسسة عن صرف معاش والده المفقود.

–4 شكوى رقم (557) ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء المماطلة في إجراءات تعيينه في إحدى الجمعيات التعاونية.

–5 شكوى رقم (558) ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على طالب جراء التعسف معه أثناء تأدية أحد اختبارات الفصل الدراسي الأول.

–6 شكوى رقم (559) ضد بنك الائتمان الكويتي بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء خصم مبلغ (12) ألف دينار من مبلغ القرض ما سبب له مشاكل مالية وديونا.

–7 شكوى رقم (560) ضد ديوان الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على موظفة في القطاع الأهلي جراء رفض الديوان تسجيل الباحثين عن عمل.

–8 شكوى رقم (561) ضد الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء سحب الهيئة لجاخورها وعدم تعويضها ببديل

الغانم يستقبل وزير دفاع العراق وسفير إيطاليا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس سفير جمهورية إيطاليا لدى دولة الكويت كارلو بالدوتشي وذلك بمناسبة توليه مهام عمله سفيرا لبلاده لدى الكويت.

واستقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه صباح امس وزير الدفاع في جمهورية العراق نجاح حسن الشمري والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري.

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم امس ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية التشيك راديك فوندراسيك، ورئيس مجلس الشيوخ ياروسلاف كوبيرا، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الحريق الذي اندلع في دار لرعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في شمال غرب التشيك وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

جانب من اللقاء مع السفير الإيطالي

العتيبي: شركات دولية تتجسس وتراقب هواتف المواطنين والمقيمين!

قال النائب خالد العتيبي انه انتشرت في الفترة الأخيرة إعلانات على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عن تطبيقات تسهل مهمة التجسس واختراق الهواتف وتسجيل الأنشطة على الشاشة وتتبع المواقع الجغرافية التي يتحرك إليها الشخص المراقب، فضلا عن استخدام الكاميرات التي تتجسس على كل تحركات الشخص، وعادة ما تأخذ هذه الإعلانات ستارا شرعيا بتأكيدها أن هذه التطبيقات تقدم لمراقبة الموظفين" أو لأغراض "الرقابة الأبوية".

واضاف العتيبي ان هذه التطبيقات تقوم بالاستحواذ والتنصت والمراقبة على الهواتف عن بعد من خلال السيطرة على سجل المكالمات والرسائل النصية ودليل الهاتف وجميع المكالمات والعناوين والمحادثات عبر كافة التطبيقات واهمها الواتس اب، وكذلك المعلومات بما فيها المعلومات البنكية الموجودة بالهواتف.

ووفقا لدستور البلاد والقوانين المنظمة له المتعلقة بحرية التواصل والارسال والتي تنص على "حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة، وسريتها مكفولة" فأن هذه الإعلانات وغيرها مخالفة للدستور ولقوانين الهيئة العامة للاتصالات، فضلا عن ضررها المباشر بالمصالح والممتلكات الشخصية والعامة وعليه يرجى الإجابة على الاسئلة التالية:

.1هل تمتلك الهيئة العامة للاتصالات استراتيجية محددة "تقنيات للحماية" لمواجهة عمليات وخطط القرصنة عن بعد من خلال هذه التطبيقات أو المحاولات الأخرى للشركات الدولية للتجسس والسيطرة على هواتف المواطنين والمقيمين؟

2.ما هي الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للاتصالات تجاه الإعلانات المنتشرة على مواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي والتي تروج لتطبيقات التجسس والمراقبة على الأشخاص؟

3.هل قامت الهيئة العامة للاتصالات بحجب أي من هذه التطبيقات يرجى تزويدي بأسماء وأعداد التطبيقات والبرامج التي تم حجبها في آخر ثلاث سنوات؟

4.هل قامت الهيئة بالإعلان عن مخاطر استخدام هذه التطبيقات وكيفية التصدي له او كيفية التصرف في حال تم اختراق الأجهزة أو بالأحرى هل أعلنت عن الخطوات العملية التي يمكن للأشخاص اتخاذها إذا شعروا بتعرضهم للتجسس، يرجى تزويدي بكافة التفاصيل المتعلقة بهذا الأمر وكذلك الميزانية المخصصة للصرف على الدعاية لحماية أمننا المعلوماتي وتوعية المواطنين من أخطار التجسس؟

5.هل لدى الهيئة العامة للاتصالات بما تحتويه من معلومات وأرقام نية لسد الفراغات التشريعية وإصدار قانون ضد استخدام هذه التقنيات بشكل شامل او الإعلان عن قائمة سوداء" بنشرة دورية يتم تحديثها بشكل مستمر تحتوي على هذه التطبيقات والبرامج يعاقب من يستخدمها؟!

خالد العتيبي

«تحسين بيئة الأعمال»: اتفاق على الأولويات.. ومتابعة تطورات «العربات المتنقلة»

يوسف الفضالة

قال رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال النائب يوسف الفضالة، إن اللجنة عقدت اجتماعها الثاني أمس وتضمن جدول اعمالها أكثر من بند، لافتاً إلى أن هناك اجتماعاً ستعقده اللجنة يوم الأحد المقبل ومسؤولين في وزارات التجارة والداخلية والبلدية لمتابعة عدد من الموضوعات.

وأضاف الفضالة في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الامة، أن البند الأول تضمن اولويات اللجنة وتم الاتفاق على تلك الأولويات فيما تضمن البند الثاني دعوة الجهات المعنية كوزارة الداخلية والبلدية والهيئة العامة للزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية وتم الحديث عن أكثر من موضوع تتقاطع فيه هذه الأطراف.

وأشار إلى أن الموضوع الأول تمحور حول العربات المتنقلة والأماكن المخصصة لها، حيث كان للجنة جهودا مع المسؤولين في المجلس البلدي وعمل متواصل ليرى هذا الموضوع النور ويستفيد منه اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأكد أن هذا الموضوع الآن في طور المتابعة تجنباً لأي سلبيات أو إشكاليات تحدث من ناحية المواقع أو التراخيص وغيرها، لافتاً إلى أن هناك اجتماعاً سيعقد في الاسبوع القادم مع المسؤولين في وزارات التجارة والداخلية والبلدية.

وفيما يخص الموضوع الآخر أشار الفضالة إلى أنه خاص بمراكز الطباعة الموجودة في مراكز الخدمة، وأن ما حدث خلال الصيف الماضي إلى الآن تم ايقافها واستبدالها بعربات موجودة أمام مراكز الخدمة.

وأضاف أن شكل تلك العربات غير حضاري ومزعج للمراجعين وخاصة كبار السن، وتم التطرق خلال اجتماع اللجنة إلى هذه النقطة مع مسؤولي الداخلية الذين أكدوا ان هذا الموضوع سوف يتم الانتهاء منه وأن مراكز الطباعة سوف تعود إلى العمل من جديد خلال شهر مارس المقبل.

وتمنى أن تتم جميع المعاملات عن طريق التراسل الإلكتروني ومن خلال المعاملات الإلكترونية، رغم حاجة البعض من الذين لا يستطيعون التعامل الإلكتروني وخاصة كبار السن إلى وجود مراكز للطباعة.

وبين الفضالة ان هناك محور تمت مناقشته خلال اجتماع اللجنة مع المسؤولين في الهيئة العامة للزراعة الخاص بالأسواق الموسمية والتي انتعشت في الفترة الأخيرة ولم يعد هناك مشاكل حول تلك الأسواق بسبب اصدار لائحة تنظيمية تنظم العمل في هذه الأسوا

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لـ«الكهرباء والماء».. المصروفات 2.5 مليار دينار والإيرادات 382 مليوناً

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

رياض عواد

لفت رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد الى أن وزارة الكهرباء والماء هي أكبر جهة من بين الوزرات والإدارات الحكومية من حيث عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة، مشيرا الى وجود ملاحظات تمس المال العام دون أن تقوم الوزارة بتشكيل لجان تحقيق بشأنها، ومبينا أن آلية تعاون الوزارة مع الديوان يشوبها بعض المآخذ.

وفي تصريح صحافي ادلى به، قال عبدالصمد: إن اللجنة ناقشت بيانات الحساب الختامي للسنة المنتهية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها وتبين لها ما يلي:

بلغت المصروفات نحو 2.5 مليار دينار، بينما بلغت الإيرادات المحصلة خلال السنة بنحو 382 مليون دينار، وتبين للجنة من خلال النقاش استمرار الوزارة بعدم تقييم موجوداتها العقارية خلافا للتعاميم المالية الصادرة في هذا الشأن.

وبلغ عدد ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الوزارة 129 ملاحظة، وتعد الوزارة هي أكبر جهة من بين الوزرات والإدارات الحكومية من حيث عدد الملاحظات المسجلة، وبين ديوان المحاسبة خلال الاجتماع بأن عدد الملاحظات التي لم تسوى من قبل الوزارة كانت بنحو 101 ملاحظة، منها ملاحظات تمس المال العام دون أن تقوم الوزارة بتشكيل لجان تحقيق بشأنها، وتبين للجنة من خلال تلك الملاحظات بأن آلية تعاون الوزارة مع الديوان يشوبها بعض المآخذ.

وعليه فإن الجنة تؤكد على ضرورة تعزيز التعاون مع الديوان بما يحقق تسوية جذرية للملاحظات المسجلة.

كما لاحظت اللجنة بأن غالبية الملاحظة المسجلة على الوزارة كانت على العقود والمناقصات والمشاريع وهو ما أنعكس على قدرتها التنفيذية، حيث بلغ الوفر المالي نسبة 31% من إجمالي المبالغ المخصصة للمشاريع والصيانة.

وأكدت اللجنة على ضرورة محافظة الوزارة على حقوقها تجاه الغير بتطبيق الغرامات على بعض المقاولين تفاديا للتأخر في إنجاز المشاريع وأعمال الصيانة، والتخطيط الفني والمالي السليم لتلك العقود، خاصة وأن بعضها مرتبط بمشاريع أخرى كالمدن الاسكانية الجديدة.

كما ناقشت اللجنة آلية تحصيل إيرادات الوزارة، حيث بلغ رصيد الديون الحكومية المتراكم نحو 323 دون تحصيل، بزيادة قدرها نحو 33 مليون دينار عن السنة المالية السابقة، بالرغم من قيام الوزارة تصنيف 35% منها بديون يسهل تحصيلها، إلا أن الوزارة قد قامت فقط بتحصيل نحو 7 ملايين دينار خلال السنة المالية 2018/2019.

إضافة لما يتعلق بعدم دقة قراءة العدادات وهو ما أدى إلى التوسع في تعديل تلك القيم عبر النظام بالتخفيض لنحو 8000 حالة بلغ أثرها المالي ما يقارب 17 مليون دينار.

وتؤكد اللجنة ضرورة تطوير آلية تحصيل الإيرادات عن طريق تطوير الأنظمة بما يسهم بتحصيلها أولا بأول، والإسراع في تطبيق نظام العدادات الذكية والذي تأخر لعدة سنوات، وذلك لما له من أثر على دقة القراءات وحفظ حقوق الوزارة.

أكد أن إعادة النظر برواتب الكويتيين خط أحمر

البابطين للعقيل: لا تفكري بالقروض والدين والضرائب.. وإن كنت عاجزة استقيلي

قال النائب عبدالوهاب البابطين إن إعادة النظر في رواتب الكويتيين خط أحمر، متوجها لوزيرة المالية بالقول: لا تفكرون بالقروض والدين ولا تفكرون أبدا بالضرائب ولا برواتب الكويتيين.. وإن كنت عاجزة فاستقيلي.

وفي تصريح صحفي ادلى به أمس، أشار البابطين الى انه كان لابد من المرور على مؤتمر وزيرة المالية بخصوص الميزانية، ونستغرب طرح الأرقام من غير الجلوس مع لجنة الميزانيات البرلمانية.

وأضاف: أقول للوزيرة أشك في أرقامك.. وجميع الأرقام التي طرحت في السنوات الماضية صوت بالرفض على الميزانية، ودوما تقديراتكم فيها فارق مليار و200 مليون لابد ان يكون الرقم مقارب، لافتا الى ان الوزيرة تقول إن الوزارات قدرت الميزانية بـ 27 مليار ونحن قللنا إلى 22 مليار ونصف مليار، ونحن في دولة فكيف يكون الفارق 7 مليارات؟.

وأشار البابطين الى انه في الدول المتحضرة ترصد الميزانية بناء على برنامج عمل الحكومة ونحن لسنا في دولة بدائية أو في أفريقيا، والوزيرة تعالج الميزانية ولا تخرج لتقول أرقاما وهمية.

وقال: في العام 2016–2017 كان العجز 9.6 مليار فكيف تقولين إن العجز الحالي هو الأضخم رغم أنه ليس فعليا.. "خرعت" الناس رغم أنه عجز دفتري لأنك لم تذكري عوائد الاستثمارات واستثمارات صندوق الأجيال، وإعادة النظر في رواتب الكويتيين يحتاج منك إعادة نظر، وفي أول خطوة نراها في هذا الاتجاه (راح نعيد فيك النظر) وحتى النواب الذين يميلون إلى الجانب الحكومي استمعت إلى آرائهم، مشيرا الى انه في آخر بيان مالي للسنة 2018–2019 فإن باب الرواتب لم يتجاوز 7.2 مليار، وما دمت تتكلمين عن الرواتب ألم تنظري الى زملائك الوزراء وكم لديهم مستشارين؟!.

وإذ شدد على ان إعادة النظر برواتب المواطنين خط أحمر، تابع متوجها للوزيرة: أنت تعيشين معنا أو في مكان آخر أو أنهم قدموا لك الأوراق لتطلعي هذه الطلعة كحال وزراء المالية، مضيفا: بما أنك تؤيدين الشفافية فأنا قدمت قانونا عن الإفصاح عن الصندوق السيادي.. قولوا للكويتيين كم هي ثروتهم وكم هو اقتصادهم متين، وإن كنت جادة اخرجي للناس وافصحي عن الصندوق السيادي والحكومة وقعت على اتفاقية الإفصاح "سنتياغو".

وأضاف البابطين: المادة 150 من الدستور تقول تقدم الحكومة خلال كل دور انعقاد بيانا عن الحالة المالية للدولة، وفي موقع الهيئة العامة للاستثمار كتب أن العرض المالي يكون سريا وهذا يخالف المادة 150، وأعطيك مهلة أسبوعين لتعديل ما ذكر في موقع هيئة الاستثمار الإلكتروني او اعتبره حنثا في القسم ونصل معك إلى مرحلة لا يمكن أن تتوقعيها.

وتابع موجها كلامه للعقيل: قلت سنذهب إلى الاقتراض وأنت لديك 20 مليارا أرباحا محتجزة ولديك ديونا بقيمة مليار و300 مليون.. فلتقم وزارة المالية بتحصيلها، والتحويلات الخارجية كان مقدر لها 100 مليون في السنة أصبحت 600 مليون ثم تخرجين وتقولين هناك عجز وإذا كنتم ذاهبين إلى الدين العام أقول لكم "هيّن".

وأشار البابطين الى أن تكلفة اليوروفايتر والكاراكال 6 مليارات وسرقة الرمل 370 مليونا وصندوق الموانئ 300 مليون وغرامة الداو وضيافة الداخلية وصندوق الجيش واختلاسات الأموال العامة مليارين وتكلفتها مجتمعة 13.190 مليار وهذا يسد جميع العجوزات التي أعلنتم عنها والكويتيون يشعرون بالأذى من التصريحات المستفزة ونحن راح نعيد النظر فيك.. ونصيحة للوزيرة لا تفكرون بالقروض والدين ولا تفكرون أبدا بالضرائب ولا تفكرون برواتب الكويتيين، وإن كنت عاجزة فقدمي الاستقالة